سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه أوغندا ١٩٨١_١٩٩١ دراسة تاريخية

US Policy Towards Uganda 1981-1991
(Historical Study)

م.د. حوراء رزاق حسن ١,
جامعة الكوفة - العراق

أ.م.د. علي عظم الكردي ٢ ,
جامعة الكوفة

Lectur.Dr. Hawraa Razzaq Hassan,1
University of Kufa, Iraq
hawraar.altallal@uokufa.edu.iq

Ali Adum Mohmad ,2
ali.alkurdi@uokufa.edu.iq
Faculty of Arts, University of Kufa, Najaf, Iraq

الخلاصة

تأثرت السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه أوغندا خلال المدة من ١٩٨١ إلى ١٩٩١، بعدة عوامل رئيسية، حيث تميزت بتحولات سياسية واقتصادية كبيرة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك نهاية الحرب الباردة وتفردها بالعالم وعلى هذه الخلفية، تشكلت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوغندا من خلال مجموعة من الاعتبارات، بما في ذلك المصالح الجيوسياسية، والمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان، والاستقرار الإقليمي بعد مدة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: اوغندا،الولايات المتحدة الامريكية ،الحرب الباردة، السياسة الخارجية، عيدي امين.

Abstract

US foreign policy towards Uganda was primarily influenced during the period 1981 to 1991, which was marked by major political and economic transformations around the world, including the end of the Cold War and its isolation from the world. Against this backdrop, US policy towards Uganda became

shaped by a range of considerations, including geopolitical, and its related concerns, in addition, after that.

Keywords:Uganda, United States, Cold War, Foreign Policy, Idi Amin.

المقدمة

كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه أوغندا خلال المدة ١٩٨١-١٩٩١ معقدة ومتعددة الأوجه، وتأثرت بمجموعة من العوامل التاريخية والجيوسياسية (تأثير العوامل الجغرافية على العلاقات الدولية) والأيديولوجية، اذ تميزت هذه المدة بتحولات كبيرة في كل من السياسة الداخلية في أوغندا والسياسة الخارجية للولايات المتحدة والديناميكيات العالمية للحرب الباردة، والتي كان لها تأثير مباشر على السياسة الخارجية الأمريكية أزاء أوغندا، حيث شهدت هذه المدة تراجع دور الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية يتبعه ضغوط اقتصادية وبروز معارضه لوجوده في أوربا الشرقية.

كانت السياسة الأمريكية في أوغندا بين ١٩٨١ و١٩٩١ جزءًا من استراتيجيتها الأوسع في أفريقيا خلال الحرب الباردة، والتي ركزت على دعم حكومة موسيفيني وتعزيز التنمية الاقتصادية، لكنها واجهت تحديات مثل استمرار الصراعات الداخلية والانتقادات المتعلقة بحقوق الإنسان؛ لأن النظام الأوغندي نظام عسكري لم يعر أهمية للحقوق المدنية للشعب الأوغندي.

أعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة منها الكتب باللغة الانكليزية ومنها Okafor, J. O. ,Ethnicism, Fragmentation, Patronage And Political Instability In Post-Colonial Uganda, 1962-2022. Interdisciplinary Journal Of African & Asian Studies (Ijaas),2023 و Baree-be, G. , Predators or protectors? Military corruption as a pillar of regime survival in Uganda. Civil Wars,2020 بالاضافة الى الموسوعة الامريكية وعدد من الرسائل الجامعية باللغة الانكليزية، وقد واجهت الباحث مشكلة عدم توفر الوثائق الامريكية لهذه المدة الزمنية.

المبحث الاول

الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية الأوغندية

يعد فهم الخلفية التاريخية للعلاقات بين الولايات المتحدة وأوغندا[١] أمرًا بالغ الأهمية للحصول على نظرة ثاقبة لدوافع الحكومة الأمريكية خلال مدة البحث، اذ يعود السياق التاريخي للعلاقات بين الولايات المتحدة وأوغندا إلى عصر إنهاء الاستعمار، واستقلال أوغندا في عام ١٩٦٢، والحكم اللاحق للرئيس عيدي أمين [٢]، الذي اتسم نظامه بانتهاكات حقوق الإنسان وسوء الإدارة الاقتصادية وتقلب المزاج السياسي للرئيس الأوغندي، وقد مهد هذا الطريق لنهج الولايات المتحدة تجاه أوغندا في الثمانينيات، والذي اتسم بمزيج

من المشاركة الدبلوماسية والمساعدات العسكرية والمساعدات الإنسانية، علاوة على الديناميكيات الجيوسياسية المتغيرة للحرب الباردة، مع التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ساهمت في تشكيل السياسة الأمريكية تجاه أوغندا خلال هذه المدة، وعلى هذا النحو، فإن دراسة الخلفية التاريخية للعلاقات بين الولايات المتحدة وأوغندا أمر ضروري لفهم تعقيدات السياسة الخارجية الأمريكية في الثمانينيات وتداعياتها على أوغندا.

تأثرت خلال المدة ١٩٨١-١٩٩١سياسة الولايات المتحدة تجاه أوغندا بالعوامل التاريخية التي شكلت العلاقة بين البلدين، بعد حصولها على استقلالها من الحكم الاستعماري البريطاني في عام ١٩٦٢، اذ شهدت أوغندا اضطراباً سياسيًا ، تمثل بأنتهاك حقوق الإنسان وتبدل الحكومات بأستمرار، مما أثر على طبيعة سياسة الولايات المتحدة أزاء أوغندا [٣].

خلال مدة ما بعد الاستقلال مباشرة ، اشترت الولايات المتحدة أكثر من ٢٠ في المائة من صادرات أوغندا، على الرغم من أهمية هذه التجارة ، وجدت أوغندا نفسها في كثير من الأحيان على خلاف مع الولايات المتحدة، ففي أواخر عام ١٩٦٤ ، على سبيل المثال ، أصدر حزب المؤتمر الشعبي الأوغندي (UPC) [٤] بيانًا أدان فيه مشاركة الولايات المتحدة في غارة ستانليفيل في الكونغو (زائير حاليًا).

ثم ناقشت الصحافة والبرلمان الأوغنديان التكاليف السياسية لقبول المساعدات الأمريكية وما إذا كانت واشنطن قد تبنت سياسة استعمارية جديدة في إفريقيا.

توترت العلاقات الأوغندية الأمريكية بعد استلام عيدي أمين السلطة بسبب طرده للآسيويين الأوغنديين ، فقطعت واشنطن مساعدتها لكمبالا، وفي عام ١٩٧٢ ، قامت الولايات المتحدة بإجلاء ١١٢ من أفراد فيلق السلام الأوغندي ، وفي العام التالي أغلقت سفارتها في كمبالا، وبين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، لم تفعل الولايات المتحدة الكثير لزيادة الضغط على أمين، وفي أوائل عام ١٩٧٧ ، بدأت واشنطن في إعادة تقييم سياستها بعد أن ذكرت لجنة الحقوقيين الدولية أن عدد القتلى في أوغندا ارتفع إلى حوالي ٤٠٠ ألف، وفي تشرين الاول ١٩٧٨ ، أقر الكونجرس الأمريكي، تحت ضغط من مختلف منظمات حقوق الإنسان ، مشروع قانون يفرض حظرًا تجاريًا كاملاً على أوغندا[٥].

تدهورت علاقات أوغندا مع الولايات المتحدة بعد وصول عيدي أمين الى السلطة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وتحالف الرئيس أمين مع الاتحاد السوفيتي، وبعد الإطاحة بأمين في عام ١٩٧٩، سعت الولايات المتحدة إلى إحياء العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الأوغندية الجديدة بقيادة الرئيس ميلتون أوبوتي[٦] حيث تجدد الأمل في بناء علاقة

قوية بين الولايات المتحدة وأوغندا[٧].

أن الولايات المتحدة الامريكية أبدت اهتماماً بأوغندا بعد التغيرات السياسية التي حصلت فيها لموقعها الاستراتيجي في القارة الافريقية بالنسبة للمصالح الامريكية والقائمة على صد المد الصيني والسوفيتي المتنامي في أفريقيا بشكل عام، حيث تعبر عن طبيعة العلاقات الدولية وسياسة الولايات المتحدة الدولية القائمة على صد التغلغل الشيوعي في أفريقيا، وهي بذلك تعد اوغندا نقطة ارتكاز لسياستها الافريقية [٨].

أصبح العمق في العلاقات بين الولايات المتحدة وأوغندا مع مرور الوقت موضع تركيز أكثر حدة، ويظهر النسيج المعقد لديناميكيات القوة والتعقيدات الدبلوماسية، التي امتدت عبر القارات وتجاوزت الحدود، كدليل على الأهمية الاستراتيجية التي توليها الدولتان لتعزيز العلاقات متبادلة المنفعة وسط تعقيدات الحرب الباردة، ويكشف التعايش العميق بين الولايات المتحدة وأوغندا خلال هذه الحقبة المحورية عن عمق التحالفات الاستراتيجية والمبنية على حفظ المصالح بين الدولتين [٩].

أعادت الولايات المتحدة الأمريكية فتح سفارتها بعد الإطاحة بعيدي أمين في عام ١٩٧٩ وقدمت مواد اغاثية طارئة خاصة المواد الغذائية والإمدادات الطبية وأدوات المزارع الصغيرة، لكن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الجيش وحكومة أوبوتي عرضت العلاقات الى التوتر بين البلدين، وفي تموز ١٩٨٤ ، أدلى مساعد وزير الخارجية الأمريكي لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية اليوت ابرامز Elliot Abrams بشهادته أمام الكونجرس بشأن سوء حالة حقوق الإنسان في أوغندا ، وانتقد السفير الأمريكي جون إتش كاثام John H. Katham في كمبالا [١٠] علنًا الحكومة والجيش بسبب انتهاك حقوق الانسان، وردًا على هذا النقد ، سحبت الحكومة الاوغندية ضباطها العسكريين الذين ذهبوا للتدريب في الولايات المتحدة احتجاجًا على تلك التصريحات[١١].

عندما تولت حكومة يوري موسيفيني[١٢] السلطة في عام ١٩٨٦ ، تمت استعادة العلاقات الودية بسرعة، حيث زار الرئيس موسيفيني الولايات المتحدة أربع مرات بين عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠١ والتقى بالرئيس رونالد ريغان [١٣] ومختلف المشرعين والمسؤولين التنفيذيين رفيعي المستوى للمؤسسات الحكومية ومنظمات الأعمال[١٤].

كان اهتمام الولايات المتحدة بأفريقيا ضئيلًا، فالمساعدات والأستثمارات والتجارة الامريكية في إفريقيا هي الأقل نسبة عن المستوى العالمي، فلم يكن لها اهتمام اقتصادي كما هو الحال في المناطق المختلفة بالعالم. وقد ارجع المؤرخين هذا الاهتمام المنخفض إلى «الصورة المشوشة

عن افريقيا خصوصاً وان هذه القارة لعدم وجود قادة أفارقه أكفاء، واضطرابات سياسية في دول القارة بسبب الانقلابات العسكرية، وانتشار الحروب الأهلية في الثمانينيات وعدم وجود افريقي قوي داخل الولايات المتحدة الامريكية [١٥].

كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بأفريقيا في الثمانينيات ينصب على المصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية المتنامية، ويبدو ذلك واضحاً من خلال تصريح لوزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز الذي أكد بأن المصالح الأمريكية في إفريقيا جنوب الصحراء هي:

أ-الجيوسياسية: تربط شواطئ إفريقيا الخارجية طرق التجارة المهمة التي تحمل معظم موارد الطاقة لحلفائنا.

ب-أمريكا لديها مصلحة في الأسواق في أفريقيا (الصادرات) وسوق رأس المال (قروض واستثمارات مالية)

ج-قسم من الشعب الأمريكي له جذور في إفريقيا وله ارتباط ثقافي بأفريقيا.

من البيان أعلاه ، تركزت المصالح الأمريكية في الثمانينيات بشكل أكبر على أمن طرق التجارة والوصول إلى الأسواق الأمريكية وفرص الاستثمار ومصادر موارد الطاقة، ومع ذلك ، فيها كان الجانب الثقافي ، في البيان أعلاه ، خطابيًا لإرضاء جمهور الأمريكيين من أصل أفريقي ودول القارة الأفريقية[١٦].

حصل تغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الإطاحة بعيدي أمين في عام ١٩٧٩، فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية أوغندا في الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي لبرامج إعادة الإعمار، لكن علاقات أوغندا تأثرت سلباً بسبب العلاقات الوثيقة للنظام مع كوريا الشمالية ومشكلات الأمن وحقوق الإنسان في البلاد[١٧]. لاسيما بعد وصول الرئيس يويري موسيفيني إلى السلطة في عام ١٩٨٦ ، لأنه كان رئيساً لمنظمة حرب العصابات(جيش المقاومة الوطني) [١٨] التي انتهجت حرب العصابات لأسقاط الحكومة دون دعم خارجي وهي تقصد بذلك الدعم الصيني، حيث كانت حكومة الولايات المتحدة حريصة على معرفة ما إذا كانت حكومته موالية للشرق أو للغرب، كما إن إصرار الرئيس موسيفيني على أن حركة المقاومة الوطنية التي ينتمي إليها لم تكن مؤيدة للشرق ولا موالية للغرب ولكنها موالية لأوغندا، غير أن سياسة الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت محكومة بوقائع الحرب الباردة على المستوى الدولي[١٩].

أصر الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني في الثمانينيات على حق أوغندا في اختيار أصدقائها ، وحافظ على علاقات وثيقة للغاية مع الرئيس الليبي معمر القذافي[٢٠] ، على الرغم من نبذ الولايات المتحدة لهذا الأخير، وفي الوقت الذي تولى فيه الرئيس موسيفيني السلطة في

أوغندا عام ١٩٨٦ ، كانت ليبيا على علاقة سيئة مع الولايات المتحدة بسبب دعم الأخيرة لإسرائيل ضد الفلسطينيين، حيث خاض الرئيس موسيفيني حرب عصابات في أوغندا بمساعدة العقيد معمر القذافي حتى وصوله إلى السلطة ، وقد وجد موسيفيني نفسه في مأزق، حيث لم يكن أفضل صديق وحليف له على علاقة جيدة بالولايات المتحدة الامريكية، إلا انه أكد على حق أوغندا في اختيار أصدقائها، لذلك ، فإن الاختلافات الأيديولوجية بين أوغندا والولايات المتحدة لم تحقق الانسجام في العلاقات بين الطرفين على الصعيد الدولي، ولكن ادراك اوغندا لضعفها امام الولايات المتحدة، حاولت الاستفادة من القدرة الاقتصادية للولايات المتحدة دون المساس في استقلالها [٢١].

كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول الغربية التي اعترفت باستقلال أوغندا على مدى العقود الثلاثة التالية، حيث اتجهت واشنطن إلى اتباع سياسة تشدد على احترام حقوق الإنسان والتعاون الاقتصادي، وغالبًا ما كانت العلاقات السياسية بين البلدين متوترة، خاصة خلال سنوات أمين والرئاسة الثانية لميلتون أوبوتي، وبعد عام ١٩٨٦ اضطلعت الولايات المتحدة تدريجيًا بدور أكثر نشاطًا في أوغندا، خاصة بعد وصول موسفيني الى السلطة، وكان ذلك جزء من استراتيجيتها لتعزيز الاستقرار في شرق افريقيا ومواجهة النفوذ السوفيتي خلال الحرب الباردة، كما زاد الدور الامريكي من خلال الدعم الامريكي للجيش الاوغندي في عمليات مكافحة التمرد ضد جيش الرب للمقاومة، وتقديم ملايين الدولارات لمشاريع التنمية مثل تحسين التعليم والصحة ، وبحلول أوائل التسعينيات أصبحت واحدة من أهم الحلفاء الغربيين للبلاد[٢٢].

استأنفت الولايات المتحدة بعد سقوط أمين العلاقات الدبلوماسية ورفعت الحظر التجاري، ومع ذلك ، كانت واشنطن بطيئة في استئناف مساعداتها لأوغندا ، وبحلول عام ١٩٨٢ اقتصرت أنشطتها على منحة قدرها ٤ ملايين دولار لمساعدة التعاونيات وإعادة تأهيل الزراعة، وأدى تزايد الاستياء من سجل حقوق الإنسان لميلتون أوبوتي في النهاية إلى حدوث قطيعة بين البلدين، وفي آب ١٩٨٤ ، أصدر مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان ، إليوت أبرامز ، تقريرًا وصف حالة حقوق الإنسان في أوغندا بأنها من بين الأسوأ في العالم، ورد أوبوتي بالأمر بسحب الملحق العسكري الأمريكي وتهديده بتعليق اتفاقية المساعدات الأمريكية الأوغندية، وعلى الرغم من وعد الولايات المتحدة باستثمار ١٠٠ مليون دولار في أوغندا بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٨ ، حافظت واشنطن على بعدها عن نظام اوبوتي بشكل متزايد[٢٣] .

حدث تحسن فوري في العلاقات الأمريكية

الأوغندية بعد عام ١٩٨٦، وتعهدت واشنطن بتقديم ١٠ ملايين دولار سنويًا لإعادة الإعمار الأساسية وقرض لإعادة تأهيل القطاع الزراعي وترميم مزارع البن والمدابغ، على الرغم من معارضتها لعلاقات أوغندا مع ليبيا والدول المتطرفة الأخرى ، واستمرت في تقديم المساعدة الاقتصادية لأوغندا.ففي عام ١٩٨٦ ، على سبيل المثال ، أطلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروع إعادة تأهيل زراعي في غرب النيل بقيمة ٤,٣ مليون دولار، وبحلول أواخر عام ١٩٨٨ ، خصصت منحًا وقروضًا بلغ مجموعها ٢٩,٨ مليون دولار، وفي العام التالي ، أعلن المسؤولون الأمريكيون عن خطط لتنفيذ برنامج دولي للتعليم والتدريب العسكري ، حيث بعثت اوغندا إلى الولايات المتحدة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بعض ضباطها لتلقي تدريب القيادة، ودورات ضباط المشاة ، والتدريب الطبي ، ودورات في صيانة المركبات.، وفي عام ١٩٩١ ، استأنفت فيلق السلام عملياتها في أوغندا بعد سبعة عشر عاما من الغياب. عمل اثنا عشر متطوعًا في مجالات التعليم وإدارة الموارد[٢٤].

المبحث الثاني

الحرب الباردة وأثرها على العلاقات الامريكية الاوغندية

كان للحرب الباردة تأثير كبير على العلاقة بين الولايات المتحدة وأوغندا خلال المدة ١٩٨١-١٩٩١، وفي خضم التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على النفوذ العالمي، وجدت أوغندا نفسها في دائرة الصراع الجيوسياسي، لاسيما وان العلاقات وثيقة بين الزعيم الأوغندي، يوري موسيفيني، والاتحاد السوفيتي، فضلاً عن دعم أوغندا للحركات المسلحة في البلدان المجاورة، وأدى ذلك إلى توتر العلاقات بين البلدين، مما دفع الولايات المتحدة الى فرض عقوبات وقيود مختلفة على أوغندا، فقد سعت الولايات المتحدة إلى مواجهة النفوذ المتزايد للاتحاد السوفييتي في أفريقيا من خلال إقامة شراكات مع الدول الأفريقية التي تتماشى مع مصالحها السياسية والاقتصادية، وكان يُنظر إلى أوغندا في حينها، على أنها تهديد محتمل للنفوذ الأمريكي في المنطقة بسبب علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي ودعمها للجماعات المسلحة في الدول المجاورة[٢٥]

نفذت الولايات المتحدة خلال هذه المدة مجموعة من التدابير لممارسة الضغط على أوغندا وتثبيط تحالفها مع الاتحاد السوفيتي، وفُرضت عقوبات اقتصادية، مما حد من التجارة والوصول إلى المؤسسات المالية الدولية، وتم حجب المساعدات العسكرية، مما أعاق قدرة أوغندا على تسليح وتدريب قواتها المسلحة، حيث توترت العلاقات الدبلوماسية، وأعربت الولايات المتحدة علنًا عن مخاوفها بشأن تصرفات أوغندا[٢٦] ، ورداً على ذلك، سعت أوغندا إلى تنويع

تحالفاتها الدولية وتقليل اعتمادها على الاتحاد السوفييتي، حيث حاول موسيفيني التعامل مع الدول الأفريقية الأخرى ودول عدم الانحياز، سعيًا للحصول على الدعم والتعاون الاقتصادي، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها بسبب القيود التي فرضتها الولايات المتحدة، تمكنت أوغندا من تعزيز علاقاتها داخل القارة الأفريقية، خاصة مع الدول التي كانت متشككة في النفوذ الأمريكي[٢٧].

حيث كان للحرب الباردة على العلاقة بين الولايات المتحدة وأوغندا خصوصاً التفاعلات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين، وساهم في تشكيل القرارات والتحالفات الإستراتيجية لأوغندا، كما أدت مخاوف الولايات المتحدة بشأن النفوذ السوفييتي ودعم أوغندا للحركات المسلحة في المنطقة إلى خلق توترات وأعاقت التعاون، مما أثر في النهاية على مسار العلاقة بينهما، علاوة على ذلك، نظرت الولايات المتحدة إلى أوغندا باعتبارها ساحة معركة محتملة في الصراع الأيديولوجي للحرب الباردة، ونتيجة لذلك، سعت الحكومة الأمريكية لمواجهة نفوذ الاتحاد السوفيتي وحلفائه في أوغندا من خلال تقديم الدعم للقوات المناهضة للحكومة وجماعات المعارضة، مما ساهم في تدهور العلاقات الدبلوماسية بينهما[٢٨].

أن الحرب الباردة بين القطبين العظيمين الولايات المتحدة، المعروفة باسم زعيمة العالم الرأسمالي، والاتحاد السوفييتي، زعيم الكتلة الاشتراكية ، أثر بشكل كبير على السياسات والإجراءات والتفاعلات التي حدثت بين الولايات المتحدة، القوة العظمى العالمية ، وأوغندا، وهي دولة أفريقية بارزة، وقد ترك التنافس الأيديولوجي والجيوسياسي بين القوتين العظميين على العلاقة الثنائية التي كانت قائمة ودامت بين الولايات المتحدة وأوغندا، الدولة الناشئة التي تسعى جاهدة من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتقدم، وقد أدى إلى علاقة اتسمت بانعدام الثقة المتبادلة، والمصالح المتباينة، وصراع علني وسري، مما كان له عواقب بعيدة المدى على طبيعة العلاقات الدولية التي انعكست سلباً على الدول الصغيرة والفقيرة وخصوصاً في افريقيا،خاصة وان الولايات المتحدة الامريكية تعد نفسها حكماً عالمياً في النزاعات الدولية والاقليمية، كما بذلت أقصى قدر من العناية والحكمة والبصيرة الاستراتيجية فيما يتعلق بمشاركتها المتعددة الأوجه والمعقدة مع أوغندا، والتي تشمل مجموعة واسعة من المجالات مثل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، بهدف تشكيل مسار التاريخ وترك أثر لا يمحي إرثها في القارة الأفريقية والنظام العالمي برمته[٢٩].

المبحث الثالث

العوامل الداخلية والخارجية التي اثرت على السياسة الامريكية تجاه اوغندا

شهدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دولة أوغندا تحولًا كبيرًا خلال المدة ١٩٨١-١٩٩١ بسبب التفاعل المعقد بين العوامل المؤثرة المتعددة داخل الدولة وخارجها. داخليًا لعدم الاستقرار السياسي السائد والراسخ، إلى جانب الانتهاكات واسعة النطاق والخطيرة لحقوق الإنسان التي حدثت خلال قيادة كل من عيدي أمين وميلتون أوبوتي، تأثيرًا بعيد المدى على مسار سياسة الولايات المتحدة تجاه أوغندا[٣٠]..

أن الظروف الداخلية لأوغندا التي تميزت بمناخ من الاضطرابات الشديدة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان الأساسية، كانت بمثابة عامل محوري وحاسم في تشكيل طبيعة ومدى التفاعلات المتعددة بين الولايات المتحدة والحكومة الأوغندية، والتي ساعدت على فهم الإجراءات وردود الفعل والعواقب التي تكشفت في نهج الولايات المتحدة تجاه أوغندا[٣١]. ، حيث شكلت العوامل الداخلية معالم سياسة الولايات المتحدة، وإن استمرار عدم الاستقرار السياسي وسجل حقوق الإنسان كان بمثابة تذكير صارخ بالتحديات الهائلة التي واجهتها الولايات المتحدة في صياغة استراتيجية فعالة ومتماسكة تجاه أوغندا، وقد أدى الانتهاك المتواصل للحريات الأساسية والتجاهل المتعمد لسيادة القانون إلى تغذية شعور قوي بالمسؤولية داخل الولايات المتحدة لمعالجة وتصحيح الوضع الذي يتكشف داخل حدود أوغندا[٣٢].

هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فقد تأثرت أوغندا بطبيعة العلاقات الدولية المعقدة بسبب تعقيدات الحرب الباردة، واحتدام المنافسة بين الشرق والغرب، وجدت الولايات المتحدة نفسها في مشهد جيوسياسي معقد حيث تتقاطع الأهداف والمصالح الاستراتيجية للقوى العظمى مع الشؤون الداخلية لدول مثل أوغندا، وإن توازن القوى الدقيق والاعتبارات الإستراتيجية، المتشابكة مع المنافسات الأيديولوجية والجيوسياسية، أثرت وقيدت قدرة الولايات المتحدة على الاستجابة بشكل حاسم للتطورات الداخلية داخل أوغندا[٣٣].

وعلى هذه الخلفية، برزت السياسة الأميركية المتطورة تجاه أوغندا خلال المدة من ١٩٨١ إلى ١٩٩١ كنسيج دقيق ومعقد نسجته خيوط متعددة من الدبلوماسية المعقدة، والحسابات الاستراتيجية، والضرورات الأخلاقية، ولقد أجبر المشهد المتغير باستمرار لأوغندا الولايات المتحدة على إعادة تقييم موقفها وإعادة ضبط نهجها ، مدفوعًا بالتزام ثابت بدعم القيم الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان،

والسعي لتحقيق الاستقرار في منطقة مضطربة ولو ظاهرياً[٣٤].

كان التحول في سياسة الولايات المتحدة تجاه أوغندا من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩١ عملية معقدة ومتعددة الأوجه مدفوعة بالتقاء الظروف الداخلية علاوة على العوامل الخارجية، وإن عدم الاستقرار السياسي المدمر والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان داخل أوغندا، مصحوبة بالتنافس الدولي، عملت جميعها لتشكيل استجابة الولايات المتحدة وموقفها خلال هذه الحقبة الحاسمة، وتمثل هذه المدة شهادة على الطبيعة المعقدة والحساسة للدبلوماسية وصياغة السياسة الخارجية، حيث يتقاطع السعي لتحقيق العدالة والاستقرار وحقوق الإنسان مع تعقيدات ديناميكيات القوة والمنافسة العالمية[٣٥]. علاوة على التطورات والتحالفات التي كانت متشابكة داخل نسيج شرق أفريقيا(منها في اثيوبيا واريتريا التي شهدت سقوط نظام منغستو وصعود الجبهة الشعبية وفي الصومال عندما واجه النظام معارضة متزايدة من الحركة الوطنية الصومالية في الشمال والمؤتمر الصومالي الموحد في الجنوب، وفي السودان التي شهدت بداية الحرب الاهلية الثانية وصعود الاسلاميين)، والتي مارست تأثيراً على نهج الولايات المتحدة السياسي المعقد وحساباتها الدقيقة فيما يتعلق بأوغندا، ووجدت هذه الدولة الأفريقية نفسها في قلب شبكة آسرة من العلاقات المترابطة، خاصة مع جيرانها مثل كينيا وتنزانيا، وهذه التطورات الإقليمية المعقدة أخذت في الاعتبار بشكل معقد منظور الولايات المتحدة المميز تجاه أوغندا، مما أدى إلى تعقيد العلاقة[٣٦].

لقد أثر التفاعل بين مختلف العوامل الداخلية والخارجية بشكل كبير في صياغة إطار السياسة الشاملة للولايات المتحدة تجاه أوغندا خلال هذه المدة بالذات من التاريخ، وكان هذا النهج انعكاسا مباشرا للاعتبارات الجيوسياسية الأوسع التي سادت طوال فترة الحرب الباردة. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن نفهم بدقة وتحليل هذه العوامل المعقدة من أجل الحصول على فهم أعمق للنهج الأمريكي متعدد الأوجه تجاه أوغندا والآثار بعيدة المدى على كلا البلدين المعنيين.

المبحث الرابع
التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الأمريكية ازاء أوغندا

كانت التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الأمريكية على أوغندا خلال المدة ١٩٨١-١٩٩١ عميقة وبعيدة المدى بشكل ملحوظ، حيث كان الهدف من تقديم الولايات المتحدة للمساعدات الاقتصادية والمساعدة التنموية الواسعة النطاق هو دعم وتعزيز النمو الاقتصادي الديناميكي ومبادرات التنمية التحويلية في

أوغندا، وقد تم توجيه هذه المساعدات نحو عدد كبير من القطاعات المتنوعة، مثل الزراعة والبنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم والتكنولوجيا [٣٧]. وان تأثير هذه المساعدات لم يقتصر فقط على الانتشار بشكل موحد عبر الامتداد الجغرافي لأوغندا، حيث شهدت مناطق ومجتمعات معينة(منها قبيلة البانيانكوليه ومجموعة الباغاندا وقبيلة الباسوجا) قدرًا أكبر بكثير من الفوائد مقارنة بمناطق أخرى الاقل استفادة (منها قبائل الشمال مثل الاتشولي واللانجو)، وقد تجلى ذلك في شكل استثمار مركز في المراكز الحضرية الرئيسية، مثل العاصمة كمبالا، فضلاً عن المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للتجارة والتبادل التجاري، مما أدى إلى نمو مراكز اقتصادية ملحوظة، وفي حين ساعدت هذه الجهود المركزة في دفع عجلة التنمية الشاملة في أوغندا، فإنها ولدت أيضاً اختلالات إقليمية كبيرة، مما ساهم في تفاقم التفاوت في البنية التحتية، والتعليم، والقدرة على الوصول إلى الخدمات الحيوية[٣٨].

إن التأثير التحويلي للسياسة الأمريكية في أوغندا امتد إلى ما هو أبعد من مجالات المساعدات الاقتصادية التقليدية، حيث تشاركت الولايات المتحدة بنشاط مع صانعي السياسات الأوغنديين والمجتمعات المحلية من خلال مبادرات بناء القدرات، وبرامج تبادل المعرفة، والتعاون المؤسسي، ولم يؤدي تبادل الخبرات والأفكار هذا إلى تمكين المؤسسات والأفراد الأوغنديين فحسب، بل عزز أيضًا الشعور بالشراكة والتفاهم المتبادل بين البلدين، وفي القطاع الزراعي، على سبيل المثال، تجاوزت المساعدات الأمريكية المساعدات المالية، وشمل ذلك نقل تقنيات الزراعة المتقدمة، وإدخال أصناف المحاصيل عالية الإنتاجية، وإنشاء سلاسل القيمة الزراعية الفعالة. أحدثت هذه المبادرات ثورة في الممارسات الزراعية في أوغندا، مما أدى إلى زيادة إنتاج المحاصيل، وتحسين الأمن الغذائي، وظهور قطاع زراعي نابض بالحياة قادر على المساهمة في الأسواق المحلية والدولية[٣٩].علاوة على ذلك، شهد قطاع الرعاية الصحية تطورات ملحوظة في ظل التوجيه الأمريكي، حيث أدت الولايات المتحدة دورًا محوريًا في تعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية في أوغندا، بما في ذلك بناء المستشفيات والعيادات ومراكز الأبحاث الحديثة، بالإضافة إلى ذلك، أدى الدعم الأمريكي من حيث التدريب الطبي والتعاون البحثي وتوفير المعدات الطبية الأساسية إلى تعزيز قدرة أوغندا بشكل كبير على مكافحة الأمراض السائدة وتحسين نتائج الصحة العامة[٤٠].

عززت السياسة الأميركية بشأن أوغندا على الصعيد الاقتصادي بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، من خلال تعزيز السياسات

المالية للأعمال التجارية، والبدء في اتفاقيات تجارية، وتخفيف الحواجز الكمركية، اذ سهلت الولايات المتحدة اندماج أوغندا في الاقتصاد العالمي، وأدى ذلك إلى زيادة الاستثمار الأجنبي، وتنويع الصناعات، وخلق فرص العمل للمواطنين الأوغنديين، ونتيجة لذلك، شهدت أوغندا نموا اقتصاديا كبيرا، مع تحول تدريجي من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى اقتصاد أكثر تنوعا ومرونة[٤١].

كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الأمريكية تجاه أوغندا خلال المدة ١٩٨١-١٩٩١ متعددة الأوجه من خلال المساعدات الاقتصادية والمساعدات التنموية واسعة النطاق، حيث أدت دورًا محوريًا في دفع النمو الاقتصادي في أوغندا، وتعزيز رفاهيتها المجتمعية، وتعزيز التكامل الإقليمي، ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن ندرك وجود الفوارق الإقليمية والحاجة إلى بذل جهود متواصلة لمعالجتها، حيث ينبغي أن تكون التنمية شاملة وعادلة لجميع المجتمعات الأوغندية، ويمتد التأثير طويل الأمد للسياسة الأمريكية على أوغندا إلى ما هو أبعد من الإطار الزمني المحدد، ليشكل مسار التنمية في البلاد ويشكل روابط دائمة بين البلدين، علاوة على ذلك، من المهم الاعتراف بأن تأثير السياسة الأمريكية على اقتصاد أوغندا خلال المدة المحددة كان متعدد الأوجه بشكل ملحوظ، وشمل أبعادًا مختلفة أثرت على المشهد الاقتصادي للبلاد، فمن ناحية، لم تخلق المساعدات السخية التي قدمتها الولايات المتحدة فرصًا للنمو والتحديث الكبيرين فحسب، بل كانت أيضًا بمثابة حافز لتوسيع الإمكانات الاقتصادية لأوغندا، وقد ساهم ذلك في خلق شعور بالتفاؤل ومهّد الطريق أمام البلاد للسعي نحو تحقيق مستويات أعلى من الرخاء بالأعتماد على تنويع الاقتصاد زراعياً وصناعياً وتجارياً لسد الحاجة المجتمعية[٤٢].

إن تأثير السياسة الأميركية على اقتصاد أوغندا خلال المدة المحددة كان مزيجًا من التطورات الإيجابية والتحديات الكامنة، مما استلزم فهمًا شاملاً للتعقيدات المعنية، وفي حين قدمت المساعدات فرصا لا تقدر بثمن للنمو والتحديث، فإنها طرحت أيضا قضايا التبعية والاختلالات الهيكلية، بالإضافة إلى ذلك، امتدت الآثار الاجتماعية إلى ما هو أبعد من الاعتبارات الاقتصادية، حيث أعادت تشكيل الديناميكيات المحلية وتغيير الأعراف والقيم المجتمعية، من خلال التحليل الشامل يمكن للمرء أن يفهم حقًا التأثير المتعدد الأوجه للسياسة الأمريكية على أوغندا خلال هذه الحقبة التحولية، وهذه السياسة تهدف الى تحقيق مصالح الولايات المتحدة في خضم الحرب الباردة ومحاولتها تطويق النفوذ السوفيتي والصيني في قارة افريقيا.

المبحث الخامس

المساعدات الاقتصادية والخدمية

خلال مدة السنوات العشر الممتدة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩١، كرست الولايات المتحدة سياستها الخارجية الاستراتيجية، لتوسيع نطاق برامجها الخيرية والسخية والاقتصادية والتنموية وتقديم المساعدة إلى أوغندا، حيث شرعت إلى دفع أوغندا الدؤوب لتحقيق الرخاء الاقتصادي والانتصارات الضخمة عبر مجموعة واسعة من القطاعات الحيوية، مع التركيز بشكل خاص على المجالات المحورية للزراعة والتعليم، والرعاية الصحية[٤٣].

وبدافع من إيمانها الراسخ بإمكانات أوغندا اللامحدودة لتحقيق النمو، اغتنمت الولايات المتحدة بكل إخلاص هذه الفرصة الذهبية لإحداث تأثير دائم وضخم من خلال مجموعة شاملة ومتعددة الأوجه من برامج المساعدات الاقتصادية المخططة بدقة والمشاريع التنموية الطموحة، لإحداث ثورة وإعادة تشكيل المشهد الأوغندي ذاته نحو الأفضل، ورفع مكانتها في نهاية المطاف على المسرح العالمي[٤٤]، في سبيل تحقيق مصالحها على الساحة الدولية الافريقية. أكدت الولايات المتحدة على تطوير الزراعة، الى جانب التعليم الذي لاغنى عنه باعتباره حجر الزاوية في تقدم أوغندا. مسترشدة بالتزامها العميق بتمكين شباب أوغندا علمياً، من خلال إنشاء بنية تحتية تعليمية من شأنها أن تتجاوز الحدود، وإنشاء مؤسسات تعليمية حديثة، ورعاية نظام بيئي حيث يمكن للطلاب الأوغنديين الدراسة والابداع العلمي علاوة على ذلك، قدمت الولايات المتحدة منحا دراسية ومنح وبرامج تبادل من اجل التطور العلمي والمرضي للأوغنديين ، وسد الفجوات الثقافية، وتنمية النظرة العالمية ازاء المجتمع الاوغندي[٤٥].

وفي قطاع التعليم، سهلت الولايات المتحدة إنشاء المدارس والجامعات، وقدمت المنح الدراسية للطلاب الأوغنديين، ودعمت مبادرات بناء قدرات المعلمين والمعلمين، اذ يهدف هذا التركيز على التعليم إلى تزويد الشباب الأوغندي بالمعرفة والمهارات اللازمة لتنميتهم الشخصية والمهنية، ومن خلال الاستثمار في التعليم، عززت الولايات المتحدة نمو رأس المال البشري، وتمكين الأفراد وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي[٤٦].

كان للجانب الصحي نصيبه من الرعاية الأمريكية بأعتباره حق أساسي من حقوق الإنسان وحافز للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، ولم تدخر الولايات المتحدة أي جهد في تحصين نظام الرعاية الصحية في أوغندا، ومع التزامها الثابت بالقضاء على الأمراض المستوطنة، وتخفيف المعاناة، وتعزيز الرفاهية العامة للأوغنديين، نفذت مجموعة شاملة من المبادرات المصممة لتعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية،

وتحسين تقديم الخدمات الطبية، وتمكين المتخصصين في الرعاية الصحية، من بناء أحدث المستشفيات والعيادات، إلى نشر أحدث التقنيات الطبية وتدريب موظفي الرعاية الصحية المهرة، حيث أدت دورًا محوريًا في إحداث ثورة في مشهد الرعاية الصحية في أوغندا، إيذانًا ببدء عصر من الرعاية الصحية وتحسين الوصول إلى مجتمع خال من الامراض من خلال التقدم الطبي ، وسكان أكثر صحة وقدرة على الصمود [٤٧].

شهدت مدة العشر سنوات من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩١ تآزرًا استثنائيًا ومتناغمًا بين الولايات المتحدة ودولة أوغندا ، من أجل تحقيق مصالح استراتيجية مشتركة، اعتماداً على بناء أقتصاد مزدهر في شتى المجالات من الزراعة الى التعليم والرعاية الصحية، حيث تركت على المشهد الاوغندي، مما مهد الطريق لمستقبل أكثر إشراقا وحيوية.

اتخذت المساعدات الاقتصادية والتنموية التي قدمتها الولايات المتحدة لأوغندا خلال هذه المدة شكل مساعدات مالية ومساعدة فنية ومبادرات لبناء القدرات، وكان الهدف الأساسي هو تعزيز النمو المستدام وتلبية الاحتياجات المتنوعة للمجتمع الأوغندي، ويهدف هذا الدعم الشامل إلى تعزيز البنية التحتية للدولة، وتطوير وتحديث الممارسات الزراعية، وتحصين أنظمة التعليم والرعاية الصحية، ومن خلال توفير هذه الموارد الحيوية، سعت الولايات المتحدة إلى تمكين أوغندا من تحقيق الاكتفاء الذاتي والقدرة على الصمود والازدهار[٤٨].

كان لهذه المساعدة دوراً حاسماً في تعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة، واعترافًا بأهمية العلاقات الدبلوماسية القوية، أعطت الولايات المتحدة الأولوية لإقامة شراكة إيجابية وبناءة مع أوغندا، وكان هذا التعاون متجذرًا في القيم المشتركة للتعاون والاحترام المتبادل والالتزام بتعزيز السلام والازدهار والحد من النشاط الصيني والسوفيتي في افريقيا[٤٩].

كانت المساعدات المالية حجر الزاوية في دعم الولايات المتحدة لأوغندا، ومن خلال تقديم أموال كبيرة، كانت الولايات المتحدة تهدف إلى تعزيز اقتصاد أوغندا، وتمويل مشاريع البنية التحتية الحيوية(منها مشاريع في قطاع الصحة والتعليم والزراعة والتنمية الريفية)، ومعالجة التحديات الاجتماعية الرئيسية، وتم تخصيص هذه الأموال على وجه التحديد للمبادرات التي تهدف إلى الحد من الفقر، وتحسين الوصول إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية، وتعزيز الرفاهية العامة لمواطني أوغندا[٥٠].

قدمت الولايات المتحدة الامريكية المساعدة الفنية بهدف بناء الخبرة التقنية والقدرات المؤسسية لأوغندا، ومن خلال

تبادل المعرفة وبرامج التدريب ومشاورات الخبراء، قامت الولايات المتحدة بتمكين المهنيين الأوغنديين من تطوير حلول مبتكرة ومعالجة تحديات التنمية المعقدة من خلال تعزيز ثقافة الاستفسار والتعلم التكيفي، وتهدف هذه المساعدة التقنية إلى تعزيز ممارسات التنمية المستدامة طويلة الأجل، علاوة على ذلك، كانت مبادرات بناء القدرات مفيدة في تعزيز المؤسسات وأنظمة الإدارة العامة في أوغندا، وقد نقلت الخبرات والموارد لتعزيز الحكم وتعزيز الشفافية وتقوية المؤسسات الاقتصادية من خلال دعم تطوير المؤسسات الفعالة، بهدف إرساء الأساس للنمو الشامل والتنمية العادلة[٥١]، وقد أدت المساعدة الاقتصادية والتنموية التي قدمتها الولايات المتحدة بشكل عام الى أوغندا خلال المدة ١٩٨١-١٩٩١ دورًا مهمًا في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ذلك البلد، وساعد في إرساء الأساس للتقدم المستقبلي للبلاد ووضع الأساس لشراكات طويلة الأمد بين البلدين، حيث عكست المشاركة بين الدولتين خلال هذه المدة أهداف سياستها الخارجية الأوسع نطاقًا والتزامها الثابت بدعم النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية.

كان التزام الولايات المتحدة طويل الأمد تجاه أوغندا خلال هذه المدة واضحًا أيضًا في إقامة الشراكات والتعاون بين البلدين، من خلال المبادرات المشتركة وتبادل المعرفة، اذ عززتا علاقاتهما الثنائية وسهلتا نقل المهارات والتكنولوجيا والابتكار، ولم يكن هذا التعاون مفيدًا لأوغندا فحسب، بل سمح أيضًا للولايات المتحدة بالتعلم من التجارب والتحديات الفريدة التي تواجهها أوغندا، مما أدى إلى تعزيز التفاهم والتعاون المتبادل[٥٢].

شكلت المساعدة الاقتصادية والتنموية التي قدمتها الولايات المتحدة لأوغندا في المدة من ١٩٨١ إلى ١٩٩١ مساهمة كبيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أوغندا، ومن خلال نهجها الشامل، دعمت الولايات المتحدة قطاعات مختلفة، بما في ذلك البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم والزراعة، مما وضع الأساس لتقدم أوغندا على المدى الطويل، ولم تعالج هذه المساعدة الاحتياجات الفورية فحسب، بل عززت أيضًا الشراكات والتعاون بين البلدين، مما يعكس التزام الولايات المتحدة بدعم النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة.

الاستنتاج

١-عند تقييم نجاحات وإخفاقات السياسة الأمريكية تجاه أوغندا خلال المدة المحددة، من المهم النظر في السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكلا البلدين، حيث كانت الولايات المتحدة

تهدف إلى تعزيز مصالحها الاستراتيجية في شرق أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بديناميكيات الحرب الباردة، من خلال دعم الحكومة الأوغندية في عهد الرئيس موسيفيني، وبينما قدمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية واقتصادية، الا انها عززت الحكم الاستبدادي والمساهمة في انتهاكات حقوق الإنسان في أوغندا، لاسيما وان السياسة الأمريكية فشلت في معالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالحكم والفساد والفقر في أوغندا بشكل فعال، مما قوض الاستقرار والتنمية على المدى الطويل في البلاد، وبالتالي، يمكن النظر إلى السياسة الأمريكية تجاه أوغندا في المدة من ١٩٨١ إلى ١٩٩١ على أنها مزيج من النجاحات المحدودة على المدى القصير والإخفاقات الكبيرة على المدى الطويل، مما يسلط الضوء على الطبيعة المعقدة للتدخلات الدولية وتأثيرها على البلدان المتلقية.

٢-إن سياسة الولايات المتحدة تجاه أوغندا في المدة من ١٩٨١ إلى ١٩٩١ شهدت نجاحات وإخفاقات، فمن ناحية، نجحت الولايات المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية والدعم لأوغندا خلال الأوقات الصعبة، فأدى ذلك الى تخفيف معاناة الشعب الأوغندي، علاوة على دعم التنمية الاقتصادية والاستقرار في أوغندا، وساهمت في نمو البلاد وتقدمها خلال هذه الفترة، ومن ناحية أخرى، كانت هناك أيضًا إخفاقات في السياسة الأمريكية تجاه أوغندا خلال هذه المدة. وتعرضت حكومة الولايات المتحدة لانتقادات بسبب غضها الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات غير الديمقراطية التي ترتكبها الحكومة الأوغندية، والتي تتناقض مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تدعي الولايات المتحدة أنها تتمسك بها.

٣-خلال المدة من ١٩٨١ إلى ١٩٩١، تأثرت السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه أوغندا بعدة عوامل رئيسية، حيث تميزت بتحولات سياسية واقتصادية كبيرة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك نهاية الحرب الباردة وتفردها بالعالم وعلى هذه الخلفية، تشكلت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوغندا من خلال مجموعة من الاعتبارات، بما في ذلك المصالح الجيوسياسية، والمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان، والاستقرار الإقليمي بعد مدة الدراسة.

٤-من المهم أن ندرك أن المساعدات الأمريكية جلبت أيضًا بعض التحديات التي تتطلب دراسة متأنية، حيث أدت الى اعتماد أوغندا على المساعدات الخارجية إلى اختلالات هيكلية داخل اقتصاد أوغندا، الأمر الذي أعاق بدوره قدرة البلاد على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة، وكان لهذا الاعتماد على المساعدات الخارجية آثار امتدت إلى

ما هو أبعد من المجال الاقتصادي وأثرت بشكل عميق على النسيج الاجتماعي والسياسي الشامل لأوغندا.

٥-كانت إحدى السمات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوغندا خلال هذه المدة هي التركيز على احتواء انتشار الشيوعية في المنطقة، وكجزء من استراتيجيتها الأوسع في الحرب الباردة، لذلك قدمت الدعم للحكومة الأوغندية في جهودها لمواجهة نفوذ القوات المدعومة من السوفييت والصين في المنطقة، وقد اتخذ هذا الدعم أشكالاً مختلفة، بما في ذلك المساعدات العسكرية والدعم الدبلوماسي، ويعكس التزام حكومة الولايات المتحدة الأوسع بالحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في أفريقيا.

٦-تأثرت سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه أوغندا بالخلفية المضطربة بالعلاقات مع نظام الرئيس عيدي أمين الذي أطيح به عام ١٩٧٩ فيما يخص حقوق الانسان، والحرب الباردة فيما يخص النشاط السوفيتي والصيني.

الحواشي :

١- اوغندا: تقع جمهورية أوغندا على خط الاستواء في شرق أفريقيا، وهي دولة غير ساحلية، يحدها السودان من الشمال، وكينيا من الشرق، وتنزانيا من الجنوب، ورواندا من الجنوب الغربي، وزائير من الغرب، سُميت أوغندا على اسم بوغندا، أهم مناطقها، واستقلت عن بريطانيا في ٩ تشرين الاول ١٩٦٢، وتبنت النظام الجمهوري في ٩ تشرين الاول ١٩٦٣.ينظر:
Academic American Encyclopedia,Vol.19,Arete Publishing Company,New Jersey,1981,p.371.

٢- عيدي أمين: رئيس جمهورية أوغندا ،ولد عام ١٩٢٥، وأصبح رئيساً لجمهورية أوغندا بتاريخ ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٧١، وقد أطاحت به القوات النظامية التنزانية والمنفيون الأوغنديون في نيسان عام ١٩٧٩، انضم أمين، وهو عضو في قبيلة كاكوا، إلى الجيش الاستعماري البريطاني، وخدم في الحرب العالمية الثانية ثم قاتل لاحقًا ضد قبيلة ماو(تمرد ماو في كينيا)، وفي شباط ١٩٦٦، ساعد أمين رئيس الوزراء ميلتون أوبوتي في الإطاحة بكاباكا موتيسا الثاني، رئيس اتحاد أوغندا، وفي كانون الثاني ١٩٧١، أطاح أمين بأوبوتي من الرئاسة، وأعلن نفسه رئيسًا للدولة، وأدخل نظامًا دكتاتوريًا، حيث قُتل خلال مدة حكمه نحو ٣٠٠ ألف أوغندي.ينظر:
Academic American Encyclopedia,Vol.1,Op.,Cit.,p.370.

3-Okafor, J. O. ,Ethnicism, Fragmentation, Patronage And Political Instability In Post-Colonial Uganda, 1962-2022. Interdisciplinary Journal Of African & Asian Studies (Ijaas),2023,p. 9.

٤- حزب المؤتمر الشعبي الاوغندي:حزب سياسي بارز في أوغندا،تأسس على مبدأ تحرير البلاد من الاستعمار وبناء دولة قوية ومستقلة، لمع الحزب في مراحل مبكرة من تاريخ اوغندا السياسي خصوصاً في سياق النضال من اجل الاستقلال والتأسيس السياسي للبلاد.ينظر: حلمي شعراوي،افريقيا في نهاية قرن،مج١،(القاهرة:دار الامين للنشر والتوزيع،٢٠٠١)،ص١٦٤.

5- Nzarwa Katono , A History Of The Uganda-American Relations 1962-2002,. A Thesis Submitted To The School Of Graduate Studies For The Award Of A Degree Of Doctor Of Philosophy, In The Department Of History,Makerere University,200,pp.153-154.

٦- ميلتون اوبوتي: (٢٨ كانون الاول ١٩٢٥-١٠ تشرين الاول ٢٠٠٥) ولد أوبوتي في أكوكورو، شمال أوغندا، وفي عام ١٩٥٧ انضم إلى حزب المؤتمر الوطني الأوغندي UNC، وانتُخب في المجلس التشريعي وقاد أوغندا نحو الاستقلال عن الإدارة الاستعمارية البريطانية، وفي عام ١٩٥٩، أصبح أوبوتي زعيم حزب المؤتمر الشعبي لأوغندا التابع لاتحاد الوطنيين الكونغوليين. كان أول رئيس وزراء وأول رئيس لأوغندا، شغل منصب رئيس الوزراء من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٦، حيث قاد البلاد إلى الاستقلال عن بريطانيا في تشرين الاول ١٩٦٢، ثم اصبح رئيسًا من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧١، اذ أطاح به عيدي أمين في انقلاب عسكري عام ١٩٧١ لكنه استعاد السلطة في عام ١٩٨٠.ينظر:

Brominent African Leaders Since Independence,Bankole Kamara Taylor,U.S.A.,2012,P.76؛The Diagram Group,Encyclopedia Of African Peoples, Routledge Taylor&Francis Group,London,2000,p.257.

7-Cherono, K. M. , Economic Diplomacy As A Strategy Of Bilateral Relations Between Kenya And Uganda (2010-2020),2022,p.25.

8-Ojara, M. A., Babaousmail, H., Aribo, L., Namumbya, S., Mumo, L., & Ogwang, B. A. , Patterns of Rainfall and Temperature and their Relationships with Potential Evapotranspiration rates over recent years (1981-2022) in Southwestern Uganda, East Africa,2023.pp.32-33.

9-Bareebe, G. , Predators or protectors? Military corruption as a pillar of regime survival in Uganda. Civil Wars,2020,p.34.

١٠- كمبالا: عاصمة أوغندا وأكبر مدينة فيها، وهي المركز التجاري والمالي والصناعي للبلاد. تتمتع المدينة بمواصلات السكك الحديدية والطرق إلى بقية أنحاء البلاد وإلى المحيط الهندي عبر كينيا. يخدم المدينة ميناء بيل على بحيرة فيكتوريا ومطار عنتيبي، على بعد ٣٤ كم (٢١ ميل) إلى الجنوب. تعد كمبالا مركزًا لتجهيز المنتجات الحيوانية والزراعية؛ وتشمل الصادرات القطن والبن وقصب السكر. تقع جامعة ماكيريري (١٩٢٢) هناك. وفي عام ١٨٩٠، اختار فريدريك اللورد لوجارد الموقع ليكون المقر الرئيسي لشركة شرق أفريقيا البريطانية. أصبحت كمبالا عاصمة أوغندا في عام ١٩٦٢،: وتشير تقديرات عام ١٩٧٣الى ان عدد السكان بلغ ٣٨٠,٠٠٠ نسمة.ينظر:

Academic American Encyclopedia,Vol.12,Op.Cit.,p.10.

11-Jan Jelmert Jorgensen, Uganda: A modern History, St Martins Press, New York ,1987,p.35.

١٢- يوري موسيفيني: ولد في عام ١٩٤٤ في منطقة نشونغو، وبدأ مسيرته التعليمية في مدرسة كاتويرا الابتدائية، وأكمل تعليمه الابتدائي قبل الانتقال إلى مدرسة نتاري الثانوية في منطقة مبارا، وأظهر في شبابه ميلاً للقيادة والعمل السياسي، وبعد إتمام تعليمه الثانوي، التحق بالجامعة في دار السلام، تنزانيا، حيث درس الاقتصاد والعلوم السياسية، تولى يويري موسيفيني رئاسة أوغندا لأول مرة في عام ١٩٨٦ بعد أن قاد حركة المقاومة الوطنية في الحرب الأهلية الطويلة. بصفته رئيساً، وركز بشكل كبير على إعادة بناء الاقتصاد الأوغندي الذي كان يعاني من سنوات من سوء الإدارة والفوضى، حيث تبنت حكومته سياسات التحرير الاقتصادي مثل سياسة الخصخصة للسوق الحرة وهو ما أدى إلى نمو الاقتصاد وتحسين الخدمات العامة، وتشكل العلاقات الخارجية لدولة أوغندا تحت قيادته جزءًا هامًا من سياستها العامة، إذ يعكس نهجه في السياسة الخارجية أهدافًا استراتيجية لتعزيز دور أوغندا على الساحة الدولية وتحقيق التنمية الاقتصادية. ينظر:خير الدين عبد الرحمن،مابين الثورة والدبلوماسية،(الدوحه:المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،٢٠١٩)،ص١١٥.

١٣- رونالد ريغان: رونالد ريغان: ولد رونالد ويلسون ريغان في ٦ شباط ١٩١١، في تامبيكو، إلينوي، وهو الابن الثاني لجون إدوارد «جاك»، التحق عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٢، بكلية يوريكا القريبة، حيث تخصص في الاقتصاد وعلم الاجتماع، كان يتمتع بشعبية كبيرة بين أقرانه، وتم انتخابه رئيسًا للهيئة الطلابية، وفي عام ١٩٦٧ اصبح حاكماً لولاية كاليفورنيا واعيد انتخابه عام ١٩٧٠، اصبح الرئيس الاربعون للولايات المتحدة الامريكية من (١٩٨١-١٩٨٩)، وقد اشتهر بمعاداته للشيوعية وسياسته المحافظة.ينظر:

Michael Schaller,Ronald Reagan,Oxford University Press,New York,2011,pp.1-2.

14-Jan Jelmert Jorgensen,Op.,Cit.,p.36.

15-Deo Nzarwa Katono , Op.Cit.,p.50.

16-Shultz George, 'U.S and Africa in the 1980's' Address Before The Boston World Affairs Council on 15 February, 1984, U.S Department of State Bulletin ,1984,p.29.

17-Deo Nzarwa Katono,Op.,Cit.,p.67.

١٨- جيش المقاومة الوطني: كان بقيادة موسيفيني نفسه، وقام بشن حرب عصابات ضد حكومة ميلتون اوبوتي وحكومة تيتو اوكيلو بعد ذلك، تمكن هذا الجيش من السيطرة على الحكم في اوغندا عام ١٩٨٦ عندما اصبح موسيفيني رئيساً للبلاد.ينظر:

Mittelman, J H , Politics and Ideology in Uganda: From Obote to Amin, Ithaca,Cornel University Press,1975,p.57.

19- Ibid.

٢٠- معمر القذافي:(١٩٤٢- ٢٠١١) واحدًا من أبرز القادة في التاريخ الحديث الذين أثاروا جدلاً واسعًا بتوجهاته الثورية والسياسية، ومنذ وصوله إلى السلطة في عام ١٩٦٩، اشتهر القذافي بأسلوبه في الحكم الذي اتسم بالروح الثورية كما يصفها البعض، إلى جانب ارتباط اسمه بعدد من المبادرات غير التقليدية سياسيا

واقتصاديا، وكانت سياسته مزيجًا من الافكار القومية الممزوجة بالتطلعات الراديكالية، التي أثرت بشكل كبير على المشهد السياسي الليبي والدولي، وقد انتهى حكم معمر القذافي في ليبيا بشكل مفاجئ نتيجة للانتفاضة الشعبية التي انطلقت في شباط ٢٠١١، مُستلهمة من الربيع العربي الذي شهدتها عدة دول عربية، ورغم محاولات القذافي قمع الاحتجاجات بوسائل عنيفة، لم يستطع الصمود أمام التدخل الأجنبي بقيادة الناتو، الذي أصدر قرارًا أممياً بفرض منطقة حظر جوي لحماية المدنيين.ينظر: برتران بديع،زمن المذلولين:باثولوجيا العلاقات الدولية،ترجمة:جان ماجد جبور،(الدوحه:المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،٢٠٢٤)،ص٦٧.

21-Deo Nzarwa Katono , Op., Cit., pp.152-153.

22-Ibid.

23-Ibid.,p.154.

24- Hamza M. Njozi,East Africa And The Us Problems And Issues:The Second East African American Studies Colloquium,University Of Dar Es Salaam,1997,pp.184-186.

25-Nogee, J. L. , The Soviet Union in the Third World: successes and failures. The Soviet Union in the Third World,2022,p.87.

26-Mabeya, D. O. , The Question of Legitimacy: Kenya's Recognition Policy of Governments under Moi During the Cold War–Eastern Africa Countries (1978-1990). Journal of Humanities and Social Sciences Studies, 2020,pp. 260-270.

27 [17]Rwigema, P. C. , G20 and African Union development: Building alliances for sustainable development. The Strategic Journal of Business & Change Management, 2023,pp. 38-79.

28-Curtice, T. B. & Behlendorf, B. , Street-level repression: Protest, policing, and dissent in Uganda. Journal of Conflict Resolution,2021,p.98.

29-Korotayev, A., & Voronina, E. , Revolutionary and Quasi-revolutionary events in Somalia (1960–2023). In Terrorism and political contention: New perspectives on North Africa and the Sahel region (pp. 349-400). Cham: Springer Nature Switzerland,2024,p.67.

30-Wolff, E. A. , The global politics of African industrial policy: the case of the used clothing ban in Kenya, Uganda and Rwanda. Review of International Political Economy,2021,p.34.

31-Pierre, N. D. , The African Union's Small Steps toward the Promotion and Protection of Peace: Myth and Reality of Building a Continental Public Policy of Peace. International Journal of Research in Social Science and Humanities ,2020.pp. 1-14.

32-Musisi, S. & Kinyanda, E. , Long-term impact of war, civil war, and persecution in civilian populations—Conflict and Post-Traumatic Stress In African Communities. Frontiers in psychiatry,2020,p.65.

33-Walsh, B. ,Revisiting Regional Security Complex Theory in Africa: Museveni's Uganda and regional security in East Africa. African Security,2020,p.89.

34-Mawejje, J. & Odhiambo, N. M. , Uganda's fiscal policy reforms: What have we learned?. Public Budgeting & Finance,2021,p.43.

35-Meert, A. , Suffering, Consent, and Coercion in Uganda: The Luwero War, 1981-

2021,pp. 34-58.
44-Caravani, M. , The Failing Aid Complex in Uganda's Northeast. The European Journal of Development Research,2024,p.34.
45-Tarradellas, A. , Pan-African Networks, Cold War Politics, and Postcolonial Opportunities: The African Scholarship Program of American Universities, 1961–75. The Journal of African History.,2022,p.76.
46-Lugada, E., Komakech, H., Ochola, I., Mwebaze, S., Olowo Oteba, M., & Okidi Ladwar, D. ,Op.Cit., p.14.
47-Sharapova, N.,Neoliberal Pathologies and African Development: The Case of the Ugandan Healthcare Sector,2024,p.34.
48-Edward, S. P., & Karamuriro, H. T. ,Effects of foreign aid inflow on economic growth of Uganda: autoregressive distributed lag modelling (ARDL). International Journal of Sustainability Management and Information Technologies, 2020,pp. 36-49.
49-Waaswa, A. & Satognon, F. , Development and the environment: Overview of the development planning process in agricultural sector, in Uganda. Journal of Sustainable Development,2020,p.65.
50-Edward, S. P., & Karamuriro, H. T. , Op.,Cit.,pp. 36-49.
51-Lugada, E., Komakech, H., Ochola, I., Mwebaze, S., Olowo Oteba, M., & Okidi Ladwar, D. , Health supply chain system in Uganda: current issues, structure, performance, and implications for systems strengthening. Journal of pharmaceutical policy and practice, 2022,p. 14.
52-Fisher, J. , East Africa After Liberation: Conflict, Security And The State Since the 1980s,2020,p.31.
1986. The International Journal of African Historical Studies,2020,p.56.
36-Walsh, B. , Revisiting regional security complex theory in Africa: Museveni's Uganda and regional security in East Africa. African Security,2020,p.19.
37-Sobtafo Nguefack, C. R. , Effectiveness of official development assistance in the health sector in Africa: a case study of Uganda. International Quarterly of Community Health Education, 2021,pp. 231-240.
38-Betts, A. ,Refugees and patronage: A political history of Uganda's 'progressive'refugee policies. African Affairs,2021,p.90.
39-Kayongo, A., Guloba, A., Muvawala, J., & Ssali, A. , A Framework for Strengthening and Sustaining Cooperatives for Socio-Economic Transformation in Uganda. Applied Economics and Finance, 2022,pp. 79-92.
40-Kayongo, A., Guloba, A., Muvawala, J., & Ssali, A. , A Framework for Strengthening and Sustaining Cooperatives for Socio-Economic Transformation in Uganda. Applied Economics and Finance, 2022,pp. 79-92.
41-Doyle, S. , Pandemics and soft power: HIV/AIDS and Uganda on the global stage. Journal of global history,2022,p.23.
42-Mawejje, J. & Odhiambo, N. M. , Uganda's fiscal policy reforms: What have we learned?. Public Budgeting & Finance,2021,p.12.
43-Olwor, N. , High Performing Institutions And Economic Development: A Case Study of Uganda. International Journal of Management Research and Economics'